

سعادة زائفة للإسلام السياسي بالرئيس الكاثوليكي



الديمقراطي "يسوق نفسه كمعادل للأحزاب الديمقراطية المسيحية بعد الحرب العالمية الثانية. وهو ما يفسر لنا بوضوح السعادة الفارغة التي مظهرها بترحيب القره داغي ببايدن. بينما الذرع بالديمقراطيين المسيحيين في أوروبا من أجل هدف سياسي أثبت أنه غير صالح للبلدان الغربية، والفشل السياسي العراقي المصري اليمني التونسي الليبي بعد صعود الأحزاب الإسلامية للحكم، يقدم لنا مثالا لا ليس فيه.

فشل الإسلام السياسي في إدارة الدولة بسميه روبرت بوتنام أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد لعب على "رأس المال الاجتماعي الذي يربط الناس في شبكات" لجأت إليه الأحزاب الإسلامية والطائفية وجعلت من الدين والقبيلة والطائفة والمذهب، بديلا للوطنية.

هناك توجه غربي مستمر منذ عقود "لسوء حظ الشعوب العربية لا يريد الإسلام السياسي قبوله"، يتمثل باعتبار الدين كشكل من الليبرالية، من أجل تطور العقيدة للتكيف مع الاحتياجات الحديثة ودعم سياسات وأحزاب يسار الوسط "تأمل ماذا يقابلها لدينا: التمسك بالسلف الصالح".

الكاثوليكية الليبرالية هي ثقافة يمكن التعرف عليها في مؤسساتها واستعاراتها وأيقوناتها وإشاراتها. يمكن عد الفاتيكان والبابا مثالا مفيدا في ذلك، لكن لا يمكن وفق أي حال من الأحوال السياسية اعتبار السينستاني وشيخ الأزهر وخاميني وعبدالعزیز ال الشيخ ورأشد الغنوشي وحسن نصرالله، معادلا للبابا. ذلك يحول الأمر إلى نكتة سياسية باردة ومثيرة للاستياء العام.

البابوية ببساطة لا تصدر قرارات سياسية كما فعل الخميني بالأسس ويفعل خامنئي اليوم، ويريد القره داغي ذلك من أنه حلم يحول الدول إلى مستنقعات للتخلف تجعل الخرافة التاريخية مصدرا، وتنقل تقاليد المسجد إلى الدولة.

المسجد والمرجع والحوزة مصدرا لبناء الدولة. ذلك ما يجعل سعادة القره داغي بكاثوليكية بايدن مجرد تشبث بفكرة زائفة في علوم السياسة إلا عند أحزاب الإسلام السياسي الشيعية والسنية منها على حد سواء.

ما لا يريد فهمه القره داغي مثله مثل المرشد الإيراني علي خامنئي، أن بايدن لا يمكن أن يكون رئيسا بمواصفات رجل دين، وأن انجيليا ميركل وإن شكل حزبيا ائتلافيا مع أحزاب مسيحية أخرى لا يمكن أن تكون ممثلة لأفكار الكنيسة في إدارة الدولة. وأن تحذير إيمانويل ماكرون من الفاشية الإسلامية في فرنسا ليس دفاعا عن المسيحية. لذلك عد الأحزاب الديمقراطية المسيحية في الغرب معادلا سياسيا للإسلام السياسي، يهدف إلى الإيحاء بشكل مغلوطن بأن الفشل التاريخي للدين في بناء الدول كان منجزا.

صحيح توجد قوى ناشئة في الولايات المتحدة تريد تغيير علاقة الليبرالية السياسية بالدين، لكن لا بايدن ولا آيا من الرؤساء الأميركيين السابقين باختلاف درجة تدينهم، يمكن أن يمثل هذا التوجه الذي أرادته القره داغي ويعمل عليه خامنئي كعلم سياسي باهظ الثمن، وفشل فيه من قبل حسن البنا ومحمد باقر الصدر والخميني وحسن الترابي وبين باز والقرضاوي وأسامة بن لادن.

من الطبيعي أن يقترب الرؤساء الأميركيون من المركز الديني في البلاد. لكنهم وفق كل الأحوال لا يعنون رجال هذا المركز مصدرا استشاريا لبناء الدولة، وأن أبرز الديمقراطيين الكاثوليك هم ليبراليون في اللاهوت والسياسة على حد سواء، ومثل هذا الأمر موجود أيضا في أشد الأنظمة الدكتاتورية العربية التي بقيت تحاربها الأحزاب السنية والشيعية من أجل الوصول إلى الحكم.

كذلك استمرت بطريقة أو بأخرى، الخدمة التي يروج لها الإخوان المسلمون والأحزاب الشيعية الطائفية، والتي تقوم على أساس إن "الإسلام

في أكثر الدول مسيحية في الغرب، إلا بقدر وجود الدين كحاجة إنسانية في المجتمع.

قبل أيام قال الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما لمجلة "ذا أتلانتك" إن بلاده "تدخل في أزمة معرفية"، محذرا من أنه "إذا لم تكن لدينا القدرة على التمييز بين ما هو صحيح وما هو خاطئ فعندئذ، حسب التعريف، سوق الأفكار لا تعمل. بالتالي ديمقراطيتنا لا تعمل". الخبير للتهكم أن الأزمة المعرفية الأميركية التي اعترف بها أوباما تحولت عند القره داغي إلى فتح سياسي قاده بايدن بوصفه رجل دين!

تقدير القره داغي للبعد الديني في شخصية الرئيس بايدن، لا أهمية سياسية له إلا وفق فكرة رافعي شعار «الإسلام هو الحل» في محاولة للإيحاء بأن المسيحية يمكن أن تكون حلا أيضا في النظم الديمقراطية فلماذا لا يكون الإسلام كذلك

بريطانيا دولة مسيحية، لكن رأي الكنيسة السياسي لا يحظى بأكثر من الاحترام في الاستماع إليه في مراكز صنع القرار، ويسمح له بالمرور كتعبير عن الراي في دولة ديمقراطية. والاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني، مثلا، قوة سياسية أكثر من كونها دينية كما يوحي اسمها. وكذلك الحال مع بقية الأحزاب المسيحية الأوروبية. الديمقراطية الغربية تعلمت الدرس الديني ولم تعد ترى في الكنيسة مصدرا للحل السياسي في مرحلة تم تجاوزها سياسيا منذ عقود، وليس كما يريد الإسلام السياسي أن يجعل من

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

يقله الإسلام السياسي على التقاط أي معادل له من الأديان الأخرى لإحياء فكرة فاشلة تجعل من الدين حلا سياسيا، وبغض النظر عن أهمية المعادل الموضوعي، إن وجد أصلا، فإن الترحيب به يتحول إلى صخب من أجل تفعيل اللاواقعية السياسية.

شعرنا بذلك مع الترحيب الذي أبدته قيادات الإسلام السياسي في العالم العربي بالرئيس الأميركي جو بايدن، ليس بوصفه سياسيا بقدر كونه رئيسا كاثوليكيا أدى القسم الرئاسي على نسخة تاريخية من الكتاب المقدس. كان القسم أشبه بحكاية فلكلورية أزاد الإسلام السياسي أن يجعلها تاريخية ونادرة، على اعتبار أن التاريخ الديني مصدر لا يمكن للحكم السياسي إلا الاستناد عليه في العالم المعاصر، حتى وإن كان محملا بالخرافة والدماء والشقاق.

تأسيسا على ذلك، يمكن أن نفهم تصريح أمين عام الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، علي القره داغي، وهو يضيف بعدا دينيا غير موجود أصلا في نصوص الدستور الأميركي بشأن اختيار الرئيس وأداء قسم اليمين.

فلا ينص دستور الولايات المتحدة على أداء الرؤساء اليمين على كتاب ديني، لكن التقاليد التاريخية حولت الكتاب المقدس واختيار نسخة نادرة منه، إلى جزء من احتفالات التنصيب منذ انتخاب جورج واشنطن عام 1789.

تقدير القره داغي للبعد الديني في شخصية الرئيس بايدن، لا أهمية سياسية له إلا وفق فكرة رافعي شعار "الإسلام هو الحل" في محاولة للإيحاء بأن المسيحية يمكن أن تكون حلا أيضا في النظم الديمقراطية فلماذا لا يكون الإسلام كذلك. بينما العلوم السياسية لم تعد تولي أهمية لمثل هذه الفكرة

القضية الجنوبية.. الظاهر والمستتر

صالح البيضان
صحافي يمني

تحوّلت "القضية الجنوبية" خلال العقدين الأخيرين من تاريخ اليمن المعاصر إلى ركن أساسي من أركان المشهد السياسي اليمني المضطرب والحافل بالتعقيدات، والواقع أن هذه القضية مرّت بمراحل عديدة ومتدرجة من ناحية مطالبها ومتطلبات حلها، منذ أن بدأت للوهلة الأولى كحركة حقوقية تسعى إلى معالجة الآثار المباشرة لحرب

صيف 1994 التي يعتبرها العديد من النشطاء الجنوبيين الطلعة الناجزة التي حولت العلاقة بين الشمال والجنوب من وحدة اندماجية إلى إلحاق جغرافي وإنهاء سياسي وثقافي. واللافت أن القوى التي عملت بداية على وضع العوائق أمام خطوات الوحدة قبيل العام 1990 وبعده، انطلاقا من اعتبار أن هذه الوحدة مع "نظام شيوعي"، وكان لها الدور الأبرز بعد ذلك في تآزم العلاقة بين شركاء اتفاقية الوحدة، ومن ثم المشاركة في اجتياح الجنوب في العام 1994، هي ذاتها التي تتصدر اليوم المشهد المتآزم مع المكونات الجنوبية التي ورثت مطالب الحراك الجنوبي طوال السنوات الماضية.

وقد اتسمت مواقف العديد من تلك القوى السياسية والريادكالية في شمال اليمن خلال العقدين الماضيين بالتعامل بنوع من الانتهازية مع مطالب "الجنوب" التي بدأت تتشكل ملامحها الرئيسية في 2007، حيث تقلبت مواقف هذه القوى بين المؤيدة حينما لمواقف الحراك تكاية في النظام السابق، قبل أن تتصدر لاحقا موجة العداء لهذا الحراك الذي أصبح المجلس الانتقالي الجنوبي اليوم رافعه السياسية الرئيسية، إلى جانب قوى أخرى لا تتمتع بنفس الحضور الشعبي والتنظيم السياسي والعسكري.

ومن وجهة نظري كمتابع لنشوء "القضية الجنوبية" منذ حرب صيف 94 وتطورها بعد ذلك، كان القائمون على "الحراك الجنوبي السلمي" واقعيين في مطالبهم، التي بدأت منذ بروز تداعيات اجتياح الجنوب في 94 وما ترتب عليها من آثار نفسية وثقافية واجتماعية

بالإمكان تركيز انطباع بان هذه الحرب لم تكن تستهدف جغرافيا الجنوب وثقافته، بقدر ما كانت ضد طرف سياسي بعينه لم يكن أصلا في ذلك الوقت يحظى بالشعبية التي تجعل خروجه من المشهد شيئا تصعب معالجة آثاره.

في خضم التعامل الانتهازي مع القضية الجنوبية والرهان على تجاهلها أو مواجهتها بالقوة في بعض الحالات تم التفويت في فرص كان يمكن أن تكون نقطة تحول حقيقية في معالجة مطالب الجنوبيين

غير أن ما حدث كان العكس تماما، حيث شرع الطرف المنتصر في تنفيذ سلسلة من الممارسات الإقصائية، سرعان ما ظهرت آثارها النفسية والاجتماعية

أصبحت محورا رئيسيا من محاور المؤتمر. غير أن الخلافات التي غذتها بعض مراكز القوى التقليدية في صنعاء، تسببت لاحقا في موجة استقالات من قبل بعض ممثلي الحراك الجنوبي في مؤتمر الحوار الذي انتهى هو أيضا نهاية دراماتيكية سيئة بعد رفض الحوثيين لمخرجاته واجتياحهم للعاصمة صنعاء في سبتمبر 2014.

وبدأت مرحلة أكثر سوءا في تاريخ الجنوب المعاصر، بعد الانقلاب الحوثي، حيث قامت هذه الجماعة الأيديولوجية بعد شهرين من سيطرتها على صنعاء باجتياح ثمان مدن في ذلك حقه في تقرير مصيرها.

وفي شوارع عدن التي انتشرت فيها جحافل الميليشيات الحوثية استجمع الجنوبيون كل مشاعر الإحباط التي تملكتهم طوال ثلاثة عقود واسترجعوا صور المواجهات السابقة مع مراكز القوى في صنعاء، ليخرجوا بشكل عفوي في مقاومة شعبية استطاعت هزيمة الحوثيين وطردتهم من عدن بعد أشهر قليلة فقط من وصول جحافلهم إلى المدينة.

وبالرغم من مشاعر الحزن والحنق التي كثفتها صور الخراب الذي لحق بمدينة عدن المسالمة، كان الجنوبيون على استعداد، لتأجيل مطالبهم من أجل إرساء ملامح رؤية سياسية جديدة قائمة على هزيمة المشروع الحوثي الممول من إيران في اليمن أولا، قبل أن تعيد بعض مراكز القوى التقليدية تنظيم نفسها تحت عباءة "الشرعية" لاستئناف الخطاب المعادي للقضية الجنوبية ومطالبها، وهو الأمر الذي تحول

إلى حالة مزمنة من عدم الثقة بكل ما تقوله أو تصنعه تلك القوى من مواقف واتفاقات، بعضها سياسي وإعلامي وآخر عسكري شبيه بالمواجهات التي صراعا بين فرقاء الجنوب أنفسهم، لكن العودة إلى تاريخ القضية الجنوبية وتعمقاتها المستترة والخفية تكشف

عما هو أعمق من ذلك وأكثر تعقيدا.

عما هو أعمق من ذلك وأكثر تعقيدا.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

